

دور المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS في دعم التنمية

المستدامة في أفريقيا

رحاب عادل صلاح الدين امين

باحثة دكتوراه – كلية التجارة جامعة القاهرة

المدرس المساعد بمعهد المدينة للإدارة والتكنولوجيا – شبرامنت

الحلقة (١)

ظهر مفهوم التنمية المستدامة عام ١٩٨٧ بشكل شائع على المستوى الدولي من خلال المؤتمر الذى نظمته الوكالة العالمية لشؤون البيئة والتنمية، والذى أصدرت خلاله تقريراً بعنوان مستقبلنا المشترك **Our Common Future** ، وقد أشار إلى أن حماية البيئة تعتبر مجرد جزء من التحديات، حيث أن التنمية المستدامة يكمن مفهومها في حصرها لأبعادها المختلفة المتمثلة في (البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي)، وتضاربت الأقوال في الفترة الأخيرة حيث أشار الباحثون إلى ضرورة دخول البعد التكنولوجي مع الأبعاد السابقة نظراً لما حدث من تطورات على الصعيد العالمى بسبب ثورة تكنولوجيا المعلومات.

إن من الجدير ذكره، أن مفهوم التنمية المستدامة يمكن تقسيمه إلى جزأين:

- المفهوم العام: وهو ما تطمح الدول الوصول إليه لمواجهة التحديات العالمية وجذب الاستثمارات على سبيل المثال خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية.

- المفهوم الخاص: وهو ما اتجهت إليه منظمات الأعمال حديثاً لدعم موقفها التنافسي.

وتلبية للاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة في ظل عولمة الاقتصاد وظهور الهيئات المختصة بعلم المحاسبة، والمناداه بضرورة توحيد المعايير بين دول العالم، فقد ظهرت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRS** لتلبي ذلك النداء الصخب الذى تعالت به أصوات الهيئات المحاسبية لما له من مزايا تعود على العالم بأكمله.

فهناك روابط متعددة تجمع الدول في قارة أفريقيا على سبيل المثال؛ روابط سياسية، وتاريخية، واقتصادية، وترجع أهمية قارة أفريقيا لأنها تمثل ثلثي الشعب العربي (المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا).

فكان لابد من سعي وتكثف الدول الأفريقية لمواجهة تحديات العصر والتنمية المستدامة بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، بهدف تحقيق نظام تكامل إقليمي واقتصادي والانفتاح العالمي والتواصل بين الدول بقارة أفريقيا وباقي العالم. مما حتم أهمية النهوض وزيادة الشراكة بين الدول. وقد أقرت القمة العربية الأفريقية الأولى المنعقدة في القاهرة عام ١٩٧٧ أهمية التعاون العربي الأفريقي في المجال الاقتصادي والمالي من خلال تقديم مساعدات مالية وفنية ودعم المؤسسات المالية للدول الأفريقية، إلا أنه يتحتم تكاتف الدول العربية والأجنبية للنهوض بالقارة.

المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية

انفردت كل بلد بعد الحرب العالمية الثانية بنظام محاسبي خاص بها أطلق عليه المعيار المحاسبي المقبول عموماً **Generally Accepted Accounting Standards (GAAP)** وكانت البداية من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تبعتها باقي الدول في وضع مجموعة من المعايير طبقاً لما يناسب احتياجاتها إلى أن قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (**IASB**) بتعديل معايير المحاسبة الدولية وإصدار المعايير الدولية للتقرير المالي **International Financial Reporting Standards (IFRS) Standards** التي تهدف إلى توفير آلية تحكم عمل المستثمر وتفرض نوعاً من السيطرة على الممارسات الإدارية من خلال إصدار تقارير مالية تحتكم إلى معايير الإبلاغ المالي لرفع كفاءة الإدارة، وتلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات لتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة (الشركة) وكافة الأطراف أصحاب المصلحة.

وقد ظهرت العديد من المنظمات والهيئات المهنية والمحاسبية الدولية والأقليمية لمحاولة وضع معايير تحكم عملية شفافية المعلومات، وعكسها بوضوح للوضع الاقتصادي للشركات، ومن هنا أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية **International Accounting Standards Committee (IASC)** ما يعرف بمعايير (**IAS**) وذلك من عام ١٩٧٣ إلى ٢٠٠١، كما تم استبدال مسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية (**IASC**) إلى مسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية (**IASB**) حيث أخذ على عاتقه تعديل وتطوير بعض معايير المحاسبة الدولية وإلغاء البعض الآخر وإحلالها بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (**IFRS**).

وفي فبراير عام ٢٠١٢ أصدر مجلس أمناء مؤسسة IFRS النسخة الحديثة من المعايير الدولية للتقرير المالي باعتبارها معايير عالمية للجودة **Global Standards** لوضع معايير مقبولة عالمياً لتبني المعايير بشكل كامل من كافة الدول، وتعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مظهراً من مظاهر العولمة (عولمة التقرير المالي) تهدف إلى تحسين نوعية التقارير وقد أصبح واجباً على الدول أن ترضخ للتطورات العالمية حتى تتمكن من الحصول على جواز مرور للاقتصاد العالمي (مرقص، ٢٠١٧. بوادح، ٢٠١٦).

١ / ٧ دول أفريقيا التي اعتمدت تطبيق IFRS

استهدفت الدراسة جمع الدول التي تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في القارة الأفريقية، وجدير بالذكر أن أكثر الدول تقدماً واهتماماً بالمعايير هي جنوب أفريقيا، مما انعكس عليها في التنمية كما سيتم عرضه لاحقاً (عباشي، 2014, Nnadi & Akpomi, 2017). وبشكل عام فقد أشار موقع IFRS إلى أن عدد الدول التي اعتمدت المعايير على مستوى العالم بلغ ١٦٦ دولة موزعة كما يوضح الجدول (١) التالي:

النسبة من الاجمالي	عدد الدول	
27%	44	أوروبا
23%	38	أفريقيا
8%	13	الشرق الأوسط
20%	34	آسيا وأستيا
22%	37	الأمريكتين
100%	166	الإجمالي

المصدر: <https://www.globalreporting.org/Pages/default.aspx>

والجدول السابق يوضح عدد الدول التي تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال التصنيف الذي وضعه موقع IFRS وتشير النتائج إلى تجاهل ما يقرب من ٢٠ دولة بقارة أفريقيا تبني المعايير ومعاصرة التطورات على الصعيد المحاسبي، وهو ما يشير إلى تراجع البعد الاقتصادي يتبعه تراجع البعدن الآخرين (الاجتماعي، البيئي) تأثراً بعدم جذب استثمارات أجنبية للدول المتجاهلة التطبيق مما نتج عنه

تأثر استدامة قارة أفريقيا، وهو ما يشير إلى أهمية توعية تلك الدول بالمنافع العائدة من التبني واتخاذ التجارب الناجحة في دول القارة الأفريقية كمقارنة مرجعية لتحسين مستوى الاستدامة للدول والقارة. وقد قُدر طبقاً للإحصائيات الموجودة بموقع IFRS عدد الدول المتبينة للمعايير ٣٨ دولة من أصل ٥٨ دولة بأفريقيا طبقاً لأحصائية موقع المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

جدول (٢) يوضح الدول المتبينة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأفريقيا

أنغولا	تشاد	الجابون	ليبيريا	النيجر	جنوب أفريقيا	زيمبابوي
بنين	جزر القمر	غانا	مدغشقر	نيجيريا	سوازيلاند	جمهورية أفريقيا الوسطى
بوتسوانا	كوتديفوار	غينيا	ملاوي	جمهورية الكونغو	تنزانيا	غينيا الإستوائية
بوركينافاسو	جمهورية الكونغو الديمقراطية	غينيا بيساو	مالي	رواندا	توغو	ليسوتو
الكاميرون	مصر	كينيا	موريسشوس	السنغال	أوغندا	نامبيا
سيراليون	زامبيا	المغرب				

المصدر: إعداد الباحثة

٢ / ٧ مزايا ودوافع تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

بشكل عام فهناك دوافع لإصدار معايير المحاسبة الدولية، على سبيل المثال: التباين في الوسائل والإجراءات المحاسبية الدولية، الاهتمام المتزايد للمنظمات المحاسبية في تحقيق أكبر قدر من التناسق والتجانس في الطرق والأساليب المحاسبية، ضخامة حجم التجارة الدولية والاستثمار الدولي من خلال الشركات متعددة الجنسيات، تزايد رغبة المستثمرين والشركات والتكتلات الدولية في تطوير نظم المحاسبة بما يتوافق والتغيرات الدولية الحديثة، تطور الأسواق واندماج الشركات خاصة الأوروبية أثر بشكل كبير على تنظيم المؤسسات، وهو ما يتطلب نشر المعلومات والقوائم المالية للكشف عن وضعها المالي.

وقد أشارت العديد من الدراسات (عبد العظيم وآخرون، ٢٠١٥. رشوان، قاسم، ٢٠١٨) إلى المزايا المرتبطة بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على سبيل المثال ما يلي:

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين نتيجة لارتفاع مستوى الشفافية بالتقارير المالية.
 - تسهيل عملية الاتصال المالي وذلك بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد ومبادئ ومعايير متناسقة مما يرفع من فعالية تشغيل الأسواق المالية.
 - تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسيات.
 - زيادة درجة انتظام وصدق حسابات الشركات مما يرفع من قيمتها وأهميتها في عمليات المقارنة والرقابة واتخاذ القرارات.
 - اقتصاد تكاليف تعود بالفائدة على شركات التدقيق والخدمات الاستشارية المالية.
 - توفير جهد وضع معايير.
 - خفض ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
 - تقديم معلومات شاملة بالقوائم المالية وبدقة أكبر وتوقيت أسرع.
 - تخفيض تكلفة الحصول على المعلومة.
- وسلّطت دراسة (تخونى، عقاري، ٢٠١٧) الضوء على ميزة التشاور الدولية والإجراءات القانونية عند إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع أمناء IFRS Foundations التي تشمل أفراد ومنظمات من جميع أنحاء العالم لضمان وجود فرص للامتثال للمعايير الجديدة، أو المعدلة على المستوى العالمي ويمكن تلخيص خطوات إصدار المعايير كما يلي:
- وضع جدول الأعمال (وضع الأجندة).
 - تخطيط المشروع.
 - صياغة ونشر ورقة العمل أو المناقشة.
 - تطوير ونشر مسودة العرض.
 - صياغة ونشر المعيار ضمن معايير IFRS.
 - إجراءات ما بعد الإصدار من تقديم ملحق معلومات إضافي حول المعيار وشرح كيفية تطبيقه.
- ٣/٧ معوقات تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

وقد أشارت دراسة (عباشى، ٢٠١٤) للتحديات التي يتوجب معالجتها عند محاولة تبني المعايير الدولية

لإعداد التقارير المالية في الدول وهي:

- الفروق الثقافية والحضارية بين الأمم.
- الاختلافات السياسية والاقتصادية.
- النزعة الوطنية من قبل المحاسبين والكيانات أو الدولة نفسها.
- قناعة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين بالمعايير الوطنية.
- اختلاف النظم القانونية بسبب التدخل المباشر للحكومات على طبيعة مهنة المحاسبة وحتى على مستوى إصدار المعايير.
- القصور في تعريف أهداف القوائم المالية والقوانين المختلفة المتعارضة.
- عدم وجود هيئات محاسبية مهنية.
- مشاكل الترجمة.
- ضعف الاستعداد لدى الكثير من الشركات بسبب ضعف مستويات التأهيل وأنظمة المعلومات، مما يتطلب تكثيف البرامج والدورات لاكتساب المهارات والنهوض بمهنة المحاسبة.

كما يجب الإشارة إلى أهمية التفرقة بين التوافق والتوحيد، فالتوافق **Hamorization** هو عملية البحث عن انسجام في النظم المحاسبية من خلال التوفيق بين وجهات النظر المختلفة كخطوة جوهرية للوصول للتوحيد المحاسبي **Standardization**.

إلا أن دراسة (محمد، ٢٠١٦) قد أشارت أنه برغم أهمية اعتماد **IFRS** وما يوفره للمستثمرين وأصحاب المصالح بوجه عام بسبب الشفافية، والإفصاح الذي تتسم به التقارير الصادرة من الشركات المتبنية، كما أنه سيؤدي إلى زيادة المحتوى المعلوماتي المحلي للقوائم المالية وزيادة قدرتهم على التنبؤ والتقديرات للقوائم المالية، إلا أنه قد أشار إلى أهمية إصدار معيار محاسبي يرتبط بالإفصاح عن الأداء البيئي والمسؤولية الاجتماعية وتقارير الاستدامة، ومن جانب آخر فقد أشار إلى أهمية تطوير معياري **IFRS 7- IFRS 3** المرتبطين بدمج الشركات، والقيم العادلة للأصول والالتزامات وذلك عن طريق إلزام الشركات المندمجة بالإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة، كذلك الأضرار البيئية، ومدى

التأثير على الأمن البيئي، وما هي الاستعدادات التي يجب أن تتخذها الشركات المندمجة من خلال زيادة نطاق الإفصاح، وتخفيض معدلات التلوث البيئي.

وكنتيجة متوقعة لانتشار اللغة المحاسبية الجديدة توجب على الباحثين الاتجاه نحو نتائج التبني لتلك المعايير، وكان أبرز النتائج هو جذب الاستثمار كما سيتم عرضه.

جذب الدول للاستثمار

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تتطلب العديد من الحوافز التي تساعد في جذب المستثمرين على سبيل المثال وليس الحصر: وجود عنصر بشري مؤهل قادر على تولي المسؤولية الإدارية والمالية والحاسبية واستخدام تقنيات حديثة، فذلك يعتبر مطلباً هاماً للشركات متعددة الجنسيات للدخول في الاستثمار بالدول خاصة الدول الفقيرة، فالعلاقة بين رأس المال البشري المؤهل والاستثمار الأجنبي تمثل علاقة طردية كلما توافر في بلد ما رأس مال بشري مؤهل ارتفعت إمكانية تدفق الاستثمار الأجنبي إليها. والعكس صحيح أن الاستثمار الأجنبي يلعب من جهته دوراً فعالاً في النهوض وتطوير المستوى العلمي والمهني للموظفين والعاملين، ولكن يتطلب ذلك من وجهه نظر الباحثة قابلية العنصر البشري للتطوير وتمتعه بأدنى درجات التعليم والتأهيل وليس شرطاً أن يكون ذا كفاءة عالية (هشام، ٢٠١٥).

ومن جانب آخر فقد أشار إلى سبب هام لعزوف المستثمرين نحو الاستثمار في بلد معين وهو عدم إلمامهم بمتطلبات النظام المحاسبي لهذه البلاد، واختلاف الثقافة المحاسبية من بلد لآخرى.

وهو ما يجعلهم لا يثقون بالمعلومات المتاحة بالقوائم المالية المعدة طبقاً لمعايير البلد، وعلى العكس من ذلك فإن المستثمرين الأجانب يفضلون البلاد التي تتبع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، نظراً لأنها تحظى بقبول عالمي لما تتمتع به من سهولة التطبيق والدقة وتبني القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في أغلب الأحداث والعمليات التي تقوم بها الشركات.

كما أشار (هويدى، ١٩٧٤) أن دوافع استثمار الأموال العربية بالتحديد في الدول الأفريقية تتمثل بما يلي:

- الدوافع السياسية: ترتبط أفريقيا بالعرب من قديم الزمان.
- الدوافع الاقتصادية: وذلك لكثرة الموارد الموجودة بالقارة الأفريقية، على سبيل المثال؛ الزراعة، والإنتاج الزراعي (الغابات والأعشاب)، التعدين تكثر موارد أفريقيا وتحتل هذه الصناعة مرتبة عالية.

- وبشكل عام تعاني أفريقيا من معوقات كثيرة أبرزها عدم وجود خبرات عالية والاعتماد على الحرف اليدوية لسد الاحتياجات المحلية ويعمل الجزء الأكبر من السكان بالزراعة، الخدمات تنقسم إلى الخدمات المصرفية، خدمات التأمين وإعادة التأمين وهو نشاط إداري وغير موجود إلا في شمال أفريقيا وجنوبها ونادراً جداً في باقي البلاد، خدمات المواصلات لا يوجد بها تنظيم.

ونوهت دراسة (رشوان، قاسم، ٢٠١٨) إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يساعد في تحسين جودة التقارير المالية مما يمثل عامل جذب قوي للمستثمرين، حيث تساعدهم في التمييز بين الاستثمارات الجيدة ذات العائد المرتفع والاستثمارات ذات المخاطر، من خلال توجيههم إلى الاستثمارات الأكثر كفاءة، وبالتالي، ترشيد أحكام القرارات الاستثمارية في سوق الأسهم.

وأشارت دراسة (Simone, 2015) إلى أهمية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خاصة للدول ذات معدلات الضرائب المنخفضة لجذب الأموال عن طريق تحويل الدخل من قبل الشركات متعددة الجنسيات إليها، مما سينتج عنه ارتفاع حصيلة الضرائب وتنمية وتطوير الدولة بشكل عام. وترى الباحثة أن تبني الدول الأفريقية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيمثل نقطة تحول نحو جذب الاستثمارات وزيادة الأموال المحصلة من الضرائب، مما سيساعد على ازدهار الاقتصاد الأفريقي وانعكاس أثر ذلك على المجتمع، والبيئة الأفريقية.

١ / ٨ الشركات متعددة الجنسيات

كما أشارت دراسة (توفيق، ٢٠١٧) أن المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني روجت لمقولة "الصعود الاقتصادي الأفريقي" في الفترة الأخيرة، وقد رصدت هذه المنظمات ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الأفريقي بشكل أكثر من نظيره في شرق آسيا، وكذلك ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي بالإضافة لتحسين بعض المؤشرات الاجتماعية مثل تقليل الأمراض، حيث بلغت الاستثمارات في القارة ما يقرب من ٦٠ مليار دولار وهو ما يعادل خمسة أمثال حجمها في بداية الألفية الجديدة.

وقد أشارت الدراسة إلى أهمية الاستفادة بشكل أكبر من الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار في القارة الأفريقية في تنميتها مقابل استغلال الموارد الأفريقية، وتنبيه الحكومات الأفريقية إلى إدارة مواردها ومحاولة الشراكة مع هذه الشركات، مما يترتب عليه إدارة العوائد والأنشطة الناتجة من هذه الشركات.

٨ / ٢ عوائق الشركات متعددة الجنسيات

لا بد من رصد أهم العوائق التي تواجه الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قرار الاستثمار، وذلك للعمل على حلها وتمهيد الطريق أمام الاستثمارات لما له من فوائد في الأجلين القصير، والطويل تساعد في استدامة القارة الأفريقية، وكان من أهم العوائق التي أشارت إليها الدراسات السابقة (منتدى الخبراء الرفيع المستوى، ٢٠٠٩) ما يلي:

١. عدم شفافية الحكومات في حل المشكلات، لذلك فقد أشارت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢ احتكاماً لهذه المشكلة إلى مبادرة "الشفافية في الصناعات الإستخراجية".
٢. عدم توفير مناطق مناسبة لإتاحة تلك الاستثمارات.
٣. تأخر الإجراءات الحكومية.
٤. افتقار الحكومات الأفريقية بصفة عامة إلى تشريعات وطنية فاعلة منظمة لعمل الشركات متعددة الجنسيات.
٥. الموارد الطبيعية: إن الأزمة الغذائية التي تعاني منها أفريقيا ناتجة أساساً من نقص الاستثمار في القطاع الزراعي.
٦. التكنولوجيا: أصبحت تمثل تحدياً أساسياً في ظل التطور التكنولوجي الهائل نتيجة نقص الإمكانيات والخبرات.
٧. التوقعات الخاصة بصغار المزارعين: الزراعة قائمة على خبرات محدودة من صغار المزارعين.
٨. عدم وجود مناخ مناسب للاستثمار لجذب المستثمرين.
٩. الاعتماد على الواردات بشكل كبير.
١٠. تغير المناخ بشكل مستمر وهو ما يعتبر ظرفاً طبيعياً لا يمكن التحكم فيه ولكن يمكن اتخاذ التدابير اللازمة للظواهر الطبيعية.
١١. انتشار العديد من الأمراض، ويرجع ذلك لعدم قدرة أفريقيا على النمو بالسرعة التي تحققت في بقية العالم فقد ترك الفقر لأفريقيا ميراثاً من الجوع والأمراض.

وبشكل عام فقد أشار (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٣) إلى العوائق وراء ضعف أداء التجارة الإقليمية أيضاً بأفريقيا وهما: التركيز على التكامل من خلال إزالة الحواجز التجارية، وإهمال تنمية القدرات الإنتاجية، توقيع الإتفاقيات بين الحكومات المختلفة دون الرجوع لشركاء المنافسة، والتنمية، وهم القطاع الخاص.

وقد اقترحت الدراسة أهمية توجيه جزء من برامج المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات للاستثمار في التعليم المهني والفني لدعم وتطوير الأيدي العاملة، وإلى أهمية تنويع الاستثمارات في مجالات مختلفة كما قامت الجزائر.

وكمثال آخر ناجح وتأثراً بالهند فقد ألزم بموجب القانون الهندي عام ٢٠١٣ م للبند رقم ١٣٥ الشركات بإنفاق ٢٪ من متوسط صافي ربحها في ٣ سنوات سابقة، وقد وضع شروطاً للشركات التي ستمثل للقانون وهي (القيمة الدفترية للشركة ٥ مليار روبية بما يعادل ٨٣ مليون دولار، صافي الربح ٥٠ مليون روبية بما يعادل ٨٣٠ ألف دولار، قيمة مبيعات الشركة ١٠ مليار روبية بما يعادل ١٦٧ مليون دولار) ويمثل هذا الإلزام الأول من نوعه على مستوى العالم، وقد حدد القانون بعض الأنشطة التي يتوجب توظيف أموال المسؤولية الاجتماعية بها على سبيل المثال وليس الحصر؛ ١- القضاء على الجوع والفقر. ٢- تعزيز وتنمية التعليم. ٣- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ٤- الحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات. ٥- مكافحة الأمراض. ٦- تحقيق الاستدامة البيئية. ٧- تعزيز مهارات العمال. ٨- المساهمة في صناديق الإغاثة (Manchiraju & Rajgopal, 2017).

وترى الباحثة أن المسار الذي اتبعته الهند من الممكن اتباعه في دول القارة الأفريقية، مما سينتج عنه تطوير واستدامة القارة والعمل على الارتقاء بها لتصبح أفضل القارات المهيغة لجذب المزيد من الاستثمارات.

التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة، ويتم من خلاله دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مصطلح واحد، وعلى الرغم من انتشار هذا المفهوم وتداوله، إلا إنه لا يوجد تعريف متفق عليه في الأدبيات (Slimane, 2012).

وترى الباحثة أنه يمكن وضع تعريف يتسم بالعمومية للتنمية المستدامة وهو أن الاستدامة تعني الاستفادة من الموارد المتاحة بأقل قدر من الإهدار لمراعاة حقوق الأجيال القادمة من خلال التوازن بين ثلاثة أبعاد

وهما (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) وللاستدامة مراحل سواء كانت على مستوى القارة، أو الدولة، أو قطاع، أو شركة .

١ / ٩ أبعاد التنمية المستدامة

أشار مؤتمر (ريودي جانيرو- قمة الأرض، ١٩٩٢) إلى أهمية التنمية المستدامة وأصبحت الفكرة محور الحديث في العالم بأكمله وتمت الإشارة إلى الأبعاد التالية :

البعد الاقتصادي: من خلال ترشيد الموارد الاقتصادية المتاحة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، فالبعد الاقتصادي يوضح الانعكاسات الراهنة، والمقبلة للاقتصاد على البيئة .

وبشكل عام يعاني جنوب أفريقيا من مشكلات اقتصادية قليلة بعد اتجاهها نحو مساندة التطورات، والاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة، وإصدارها تقارير الاستدامة فهي أكثر الدول اهتماماً بإصدارها في أفريقيا، وساعد أيضاً تبني المعايير الدولية إلى جذب العديد من المستثمرين مما مثل نهضة اقتصادية يجب أخذها كتجربة ناجحة لباقي الدول الأفريقية .

البعد البيئي: وهو يختص بالتأثيرات التي تحدث في البيئة مقابل ممارسة العديد من الأنشطة البشرية، فينبغي الحفاظ على البيئة لضمان وجود نظام بيئي مستدام هدفه الحفاظ على الموارد غير المتجددة وعدم استنزافها بشكل كامل، وتقنين الحصول على الموارد المتجددة، وكذلك إيجاد أفضل البدائل النظيفة .

وبشكل خاص فإن أبرز الدول في أفريقيا التي تتمتع بموارد طبيعية هي جنوب أفريقيا ، وقد أطلق على جنوب أفريقيا أسماء متعددة لندن "الشرق الأوسط" ، قوس قزح "الشرق الأوسط" ، فهي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد أفريقي بعد نيجيريا، وهي من أشهر الوجهات السياحية في القارة بسبب المناظر الطبيعية الأفريقية الخلابة .

وبرغم بعض المشكلات الهيكلية التي يعاني منها اقتصاد جنوب أفريقيا، مثل ارتفاع نسبة الفقر، والبطالة، وعدم العدالة في توزيع الثروة، إلا أن الباحثة ترى أن الإقبال السياحي عوضها عن الكثير من الخسائر وهو ما يمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة، وتتمثل أبرز المناطق التي يقصدها السائحون بها فيما يلي (محمية كروففر، منطقة الحدائق والكيب الشرقية، منطقة الكيب الشمالية، صحراء كالهاري) (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٦) .

البعد الاجتماعي: وهو البعد الذى يختص بقياس تأثيرات المنظمات والدول والهيئات والأفراد على المجتمع، وذلك من خلال القيام بحفظ حق المجتمع عن طريق تنميته والعمل على إضفاء مشاريع تساعد في التطوير وخدمة أفراد.

وقد أشارت دراسة (مؤسسة فريد ريش إبيرت، ٢٠١٧) إلى أن هناك علاقة بين الاستثمار والعدالة الاجتماعية فالاستثمار والعمل على زيادة المشاريع في أى دولة يعزز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، كما أن العدالة الاجتماعية تدرج تحت بند البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

فزيادة الاستثمارات ينتج عنها خلق فرص عمل جديدة والقضاء تدريجياً على الفقر وتحسين مستوى الدخل العام للدولة والفرد، مما ينعكس على مستويات الأجور وتوفير حياة كريمة للمواطنين.

وقد أشارت الدراسة أن الاستثمارات العامة والخاصة والمشاركة جميعها تسهم في النهوض بالأهداف الاجتماعية أيضاً حين توفر فرص عمل لائقة، وتنمي وتطور البنية التحتية، وتقدم التعليم، والتدريب للقوى العاملة.

وقد أشارت دراسة (نصر، ٢٠١١) أن التعليم يعتبر ركيزة التنمية الرئيسية في عصر العولمة فهو الذى يحدد القدرة التنافسية للاقتصاد، نظراً لأن عامل المعرفة أصبح أحد العناصر الأساسية للإنتاج ومحدداً أساسياً للإنتاجية، وأشارت الدراسة إلى العديد من مقترحات تحسين كفاءة مخرجات التعليم والوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة منها: تطوير برامج مؤسسات التعلم، استمرارية المتابعة التكوينية للخريجين، حصر الاحتياجات المجتمعية تمهيداً لتلبيتها، تكامل الموارد والخبرات، مشاركة جميع أطراف العملية التعليمية في وضع السياسة والقرارات التعليمية، ارتياد التعليم العالى آفاق جديدة في ضوء حاجات المجتمع.